

العوامل المرتبطة بمكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية ومدى تأثيرها على تفضيلات العملاء في اختيار هذه المكاتب

(دراسة ميدانية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين)

■ د. مختار فرج الحويج * **

● تاريخ استلام البحث 2025/10/09 ● تاريخ قبول البحث 2025/12/26 م

• DOI: <https://doi.org/10.5281/zenodo.18268476>

■ المستخلص:

هدفت الدراسة إلى قياس مدى تأثير العوامل المرتبطة بمكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية على تفضيلات العملاء عند اختيار هذه المكاتب من وجهة نظر المراجعين الخارجيين، ولتحقيق الهدف من هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وتحليل البيانات التي تم جمعها من أفراد العينة ونظراً لكبر مجتمع الدراسة فقد تم اختيار عينة عشوائية من مجتمع الدراسة ، وقد اعتمدت الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات من عينة الدراسة المكونة من 100 مفردة ، واستخدم برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) للوصول إلى نتائج الدراسة فقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج منها أن: هناك بعض العوامل المرتبطة بمكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية وأن مدى تأثيرها على تفضيلات العملاء عند اختيارهم لهذه المكاتب عال جداً تكمن هذه العوامل في: جودة خدمات المراجعة والتقارير المهنية الصادرة عن المكاتب، إضافة إلى السمعة والشهرة المهنية لمكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية، وأيضاً الرسوم المالية

* استاذ مساعد بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد والتجارة جامعة المرقب E-mail: alhawej1977@gmail.com
** محاضر مساعد - قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد والتجارة - جامعة المرقب E-mail: mmameladmmelad@gmail.com

ISSN 7034 - 3080 (Online)

ISSN 2616 - 5848 (Print)

هذه الورقة البحثية مرخصة بموجب ترخيص CC BY 4.0.



لخدمات المراجعة، وТОوصيات الآخرين أو التعامل القديم بين العملاء ومكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية وكذلك الالتزام بمواعيد واحترافية حسن التعامل والاحترام للعملاء من قبل أعضاء مكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية.

كذلك خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات من أهمها: العمل على ضرورة تأسيس منظمات مهنية قوية وفاعلة، للاهتمام بجميع المجالات المتعلقة بمهنة المحاسبة والمراجعة في البيئة الليبية، وكذلك يجب على أصحاب القرار في الجهات الرقابية والمهنية دعم وتعزيز تafافسية مكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية من خلال تطوير الأطر التنظيمية التي تضمن الالتزام بالمعايير المهنية، وتشجيع التخصص والخبرة، وتحفيز استخدام التكنولوجيا الحديثة، ينعكس إيجاباً على تفضيلات العملاء وثقتهم في اختيار هذه المكاتب.

● **الكلمات المفتاحية:** مكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية، تفضيلات العملاء، عوامل مكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية

Factors Related to Accounting and Auditing Firms and Their Influence on Clients' Preferences in Choosing These Firms



(A Field Study from the Perspective of External Auditors)

■ Dr. Mokhtar Faraj Al-Huwejj *

■ Mr. Mohamed Milad Al-Shalbaq**

■ Abstract:

The study aimed to measure the impact of factors related to accounting and legal auditing firms on client preferences when selecting these firms, from the perspective of external auditors. To achieve this goal, the study relied on a descriptive analytical approach and analyzed data collected from the sample. Due to the large size of the study population, a random sample was selected; a questionnaire was used as the main tool for data collection from a sample of 100 individuals. The Statistical Package for the Social Sciences (SPSS) was used to analyze the data and reach the study's findings. The results revealed that certain factors related to accounting and legal auditing firms have a very strong influence on client preferences when choosing these firms. These influential factors include: the quality of audit services and professional reports issued by the firms, the reputation and professional recognition of the accounting and auditing firms, the financial fees for audit services, recommendations from others or previous dealings between clients and the firms, as well as punctuality, professionalism, and respectful treatment of clients by the firm's members. The study also concluded with several recommendations, most notably: the need to establish strong and effective professional organizations to address all areas related to the accounting and auditing profession in the Libyan environment. Decision-makers in regulatory and professional bodies should support and enhance the competitiveness of accounting and legal auditing firms.

*Assistant Professor, Department of Accounting Faculty of Economics and Commerce
University of Al-Marqab

**Assistant Lecturer, Department of Accounting Faculty of Economics and Commerce University
of Al-Marqab

■ المقدمة:

في ظل التطورات المتسارعة في بيئة الأعمال وتزايد تعقيد المعاملات المالية، أصبحت الحاجة إلى الاستعانة بمكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية أمراً جوهرياً لضمان الشفافية والمصداقية في التقارير المالية، حيث تلعب مكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية دوراً محورياً في تعزيز الثقة بين الأطراف ذات العلاقة كالمستثمرين والممولين والجهات الرقابية، وقد أصبح تفضيل مكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية مرتبطاً بعدة عوامل منها: السمعة المهنية العالية ، وجودة الخدمات والسلوك المهني، حيث تعمل مهنة المراجعة كأية مهنة أخرى في سوق مفتوحة تقوم على المنافسة بين أعضائها لجذب العملاء، خصوصاً مع زيادة عدد مكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية وعدد المراجعين المرخص لهم بمزاولة المهنة، ويعود العمل على توفير المنافسة الشريفة بين المكاتب المهنية أحد مقومات نجاح ممارسي المهنة.

وفي هذا السياق تعتبر عملية اختيار مكتب المحاسبة والمراجعة القانونية قراراً استراتيجياً يتم اتخاذه نتيجة تفضيل ومفاضلة العميل بين مكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية، ونظراً لتنوع مكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية واختلاف مستويات جودتها وخدماتها باختلاف العوامل المرتبطة بها، تبرز أهمية دراسة مدى تأثير العوامل المرتبطة بمكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية في عملية اختيار وتفضيل المنشآت لمكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية.

إن فهم هذه العوامل يساعد في تفسير سلوكيات العملاء عند اختيار المراجعين، ويوفر مؤشرات مهمة لصنع القرار في مكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية لتحسين خدماتهم وتعزيز تناقضاتهم في سوق العمل لذلك جاءت هذه الدراسة لتقديم تصور شامل عن مدى تأثير تلك العوامل عند اختيار العملاء لهذه المكاتب من خلال التعرف على آراء المراجعين الخارجيين.

■ مشكلة الدراسة:

على الرغم من تنوع مكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية في ليبيا وتتنوع خدماتها، وسعيها إلى أن تكون مخرجات أعمالها ذات جودة عالية، يظل هناك تفاوت واضح في تفضيل العملاء (المنشآت التي تطلب المراجعة) لبعض المكاتب دون غيرها، إدراك الباحثين ذلك التفاوت واستدل عليه من خلال واقع عمله بأحد مكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية وجاء هذا التفاوت نتيجة تمتع بعض المكاتب بمجموعة عوامل ساعدت في جذب العملاء مما يثير تساؤلات حول مدى تأثير العوامل المرتبطة بمكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية على قرار العميل عند اختيار مكتب المحاسبة والمراجعة القانونية.

لذلك جاءت هذه الدراسة وتحددت مشكلتها في تشخيص وقياس مدى تأثير مجموعة العوامل المتعلقة بمكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية على عملية الاختيار والفضيل بين هذه المكاتب لدى العميل من خلال أراء المراجعين الخارجيين وارتئينا أن نطرح إشكالية الدراسة في السؤال الجوهرى التالي:

ما مدى تأثير العوامل المرتبطة بمكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية على تفضيلات العملاء عند اختيارهم هذه المكاتب؟

■ أهداف الدراسة:

• تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على مفهوم وأهمية وأهداف مكتب المحاسبة والمراجعة القانونية.
2. تحديد أهم العوامل التي تؤثر في اختيار وفضيل العملاء لمكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية.
3. تشجيع المنافسة المهنية بين مكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية من خلال تحديد العوامل ذات التأثير العالي في الاختيار والفضيل بحيث يمكن للمكاتب تطوير خدماتها وتحسين أدائها لكسب ثقة العملاء.

4. إضافة مرجع علمي جديد في الفكر المحاسبي بالمواضيع المتعلقة بعوامل الاختيار والمفاضلة بين مكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية.

5. تقديم توصيات تساعد العملاء في اختيار وفضيل مكتب المحاسبة والمراجعة الأنسب بما يتوافق مع الاحتياجات والأهداف.

■ أهمية الدراسة:

فضلا عن كون الدراسة الحالية، تعد الدراسة الأولى التي تطرقت إلى قياس مدى تأثير عوامل مكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية على اختيارات وفضيلات العملاء لتلك المكاتب على حد علم الباحثين، فإن أهميتها تكمن في جانبين هما:

■ الأهمية العلمية:

1. توفير مادة علمية تكون مرجعا واطاراً عاماً للعديد من الباحثين والدارسين لموضوع مكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية.

2. سد النقص في الدراسات السابقة التي ارتبطت بمهمة المراجعة الخارجية ومكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية.

الأهمية العملية:

1. توضح الدراسة الدور الحيوي الذي تلعبه مؤشرات أو عوامل التفضيل في اختيار مكتب المحاسبة والمراجعة القانونية.

2. معرفة عوامل الاختيار والمفاضلة ضرورة فرضتها المنافسة في سوق العمل فلا بد من وجود دراسة محلية تحدد تلك العوامل في البيئة الليبية.

3. تسهم الدراسة في لفت انتباه المراجعين الخارجيين ومكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية لأهمية عوامل جذب العملاء لأخذها بعين الاعتبار.

■ فرضية الدراسة:

تمحورت الدراسة حول فرضية رئيسية واحدة وهي:

تؤثر العوامل المرتبطة بمكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية تأثيراً معنوياً على تفضيلات العملاء عند اختيارهم لهذه المكاتب.

■ منهجية الدراسة:

اعتمد الباحثان على جملة من الأدوات والوسائل والتي كانت على النحو التالي:

بناء على طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل مدى تأثير العوامل المرتبطة بمكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية على تفضيلات العملاء عند اختيارهم لمكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية بالإضافة إلى استخدام الباحثين أسلوب صحيفة الاستبيان لجمع البيانات.

■ مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من المراجعين الخارجيين العاملين بمكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية في المنطقة الغربية موزعين على عدد من المدن الليبية حسب سجلات النقابة العامة للمحاسبين والمراجعين القانونيين وحسب المعلومات التي أفادتنا بها النقابة بأن المزاولين للمهنة فعلياً والحاصلين على تراخيص حديثة لا يتجاوز عددهم 450 مراجعاً خارجياً بالنسبة للمنطقة الغربية فقد تم اختيار عينة عشوائية ومن خلال الزيارات الميدانية لمقار مكاتبهم للتواصل معهم مباشرة قد واجه الباحثين العديد من الصعوبات أثناء توزيع صحف الاستبيان واستعادتها نتيجة لعدم وجود عنوانين ثابتة وواضحة لأغلب مكاتب المراجعة ولانقطاع الكثير من أصحاب التراخيص عن مزاولة المهنة أو لوفاتهم فقد بلغ عدد صحف الاستبيان التي تم توزيعها على أفراد العينة (100) وتم الحصول على عدد (97) صحيفة استبيان من بين إجمالي الصحف الموزعة وبذلك بلغت نسبة الردود 97 %.

■ مصادر بيانات الدراسة:

1. مصادر البيانات الأولية: الاستبانة.
2. مصادر البيانات الثانوية: الكتب والدوريات والمجلات والرسائل العلمية والإنترنت.

■ حدود الدراسة:

1. الحدود الموضوعية: العوامل المرتبطة بمحاسبة وقانون المحاسبة ومدى تأثيرها على عملية اختيار وفضيل العميل بين مكتب وأخر.
2. الحدود البشرية والمكانية: تم جمع البيانات من المراجعين الخارجيين بمكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية بالمنطقة الغربية.
3. الحدود الزمنية: تم إجراء هذه الدراسة خلال العام 2025م.

■ الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات موضوع المراجعة الخارجية من عدة جوانب مختلفة، واهتمت بالعديد من العوامل ذات التأثير على المراجعين الخارجيين وجودة المراجعة الخارجية، ومن هذه الدراسات:

- دراسة سعود والتواتي: (2017)، العوامل المؤثرة في استجابة المراجعين الخارجيين لرغبات العملاء.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أوجه التعارض التي قد تحدث بين النشاطات والتصورات الخاصة بالمراجعين الخارجيين مع نشاطات وتصورات العميل والتي قد تمنع المراجع أو تعرضه أو تجعل حكمه المهني على مدى مماثلة القوائم المالية للواقع أقل فاعلية، وتحديد العوامل المؤثرة في استجابة المراجعين الخارجيين لرغبات العملاء، من أجل دعم قدراته في مواجهة الضغوط، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج منها: ان هناك العديد من العوامل التي تؤثر في استجابة المراجعين لرغبات عملائهم منها التفكير الأخلاقي للمراجع وان هناك

العديد من العوامل التي تؤدي إلى دعم قدرة المراجع في مقاومة ضغوط العملاء منها تبني معايير محاسبة ومراجعة مجددة وشاملة خاصة في البيئة الليبية، وأوصت الدراسة بتوصيات منها: ضرورة تدريس النواحي الأخلاقية في المناهج المحاسبية في الجامعات.

● دراسة الوشلي: (2017)، العوامل المؤثرة على قرار المراجع الخارجي بالاعتماد على المراجعة الداخلية أثناء أدائه لمهام المراجعة الخارجية.

هدفت الدراسة إلى التتحقق من العوامل المؤثرة على قرار المراجع الخارجي بالاعتماد على وظيفة المراجعة الداخلية في بيئه الأعمال اليمنية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: وجود انطباع سلبي لدى المراجعين الخارجيين عن وظيفة المراجعة الداخلية في منشآت الأعمال اليمنية وذلك من ضعف استفادتهم من العمل المنفذ سابقاً من المراجعة الداخلية، وأوصت الدراسة بضرورة وجود سياسات وإجراءات متكاملة تتظم عمل المراجعة الداخلية بما يتفق مع متطلبات المعيار الدولي (610).

● دراسة زليخة: (2019)، العوامل المؤثرة على استقلالية المراجع الخارجي.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل التي تؤثر على استقلالية المراجع الخارجي ودرجة تأثيرها، وذلك من خلال دراسة أراء عينة من ممارسي المهنة في البيئة الجزائرية، وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها: يوجد تأثير للعوامل المادية على استقلالية المراجع الخارجي، يوجد تأثير للعوامل بمكتب المراجعة الخارجية على استقلالية المراجع الخارجي، عدم وجود اختلاف لتأثيرها باختلاف العوامل الوسيطة، وأوصت الدراسة على ضرورة التزام مكتب المراجعة بالموضوعية وأخلاقيات المهنة واستقلال مكتب المراجعة عن منشأة العميل.

● دراسة الملهوف: (2020)، أثر العوامل المتعلقة بمكتب المراجعة على جودة المراجعة الخارجية على الحسابات.

استهدفت الدراسة أثر العوامل المتعلقة بمكتب المراجعة على جودة المراجعة من وجهة نظر المراجعين الخارجيين في البيئة الليبية وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج

التي تشير في مجملها إلى تأثير جودة المراجعة في البيئة الليبية سلباً بالعوامل المتعلقة بمكتب المراجعة وهي: حجم مكتب المراجعة، واستمرارية مكتب المراجعة في مراجعة نفس العملاء، والمنافسة بين مكاتب المراجعة وكذلك خصصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات الهادفة إلى تحسين جودة المراجعة والتي منها: ضرورة تبني معايير محلية متعلقة بمهنة المحاسبة والمراجعة الخارجية، وضرورة إعادة النظر في التشريعات والقوانين المنظمة.

دراسة أبو نوارة: (2021)، العوامل المؤثرة في تحديد قيمة أتعاب المراجعة الخارجية.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المحددة لأنتعاب المراجعين الخارجيين من وجهة نظر المراجعين الخارجيين والشركات الخاصة في ليبيا وذلك لمساعدة الطرفين في تحديد الأتعاب، وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل المتعلقة بمكتب المراجعة وحجم أتعاب عملية المراجعة، وأوصت الدراسة على حث كل من مكاتب المراجعة العاملة في ليبيا والشركات محل المراجعة على الاهتمام بالعوامل المختارة بالدراسة لما لذلك من أثر على أتعاب عملية المراجعة.

● دراسة السريتي والشباح: (2022)، العوامل المؤثرة في اعتماد المراجعين الخارجيين على أعمال المراجعين الداخلية.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة في درجة اعتماد المراجعين الخارجيين على أعمال المراجعة الداخلية في البيئة الليبية، وتوصلت الدراسة إلى أن للمتغيرات مستوى إعداد التقرير، متغير الاستقلالية ذات تأثير إيجابي على درجة اعتماد المراجعين الخارجيين على أعمال المراجعين الداخليين، بينما لا يوجد تأثير لمتغيرات التأهيل المهني، متغير التعليم على درجة اعتماد المراجعين الخارجيين على أعمال المراجعين الداخليين، وأوصت الدراسة على ضرورة تطوير القوانين والأنظمة والتعليمات العاملة على تنظيم العلاقة بين المراجعين الخارجيين والمراجعين الداخليين في البيئة الليبية.

● دراسة خلاط والمحمجي: (2024)، العوامل التي تساعده على جودة خدمات المراجعة الخارجية من وجهة نظر العاملين في مكاتب المراجعة في البيئة الليبية.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على جودة خدمات المراجعة الخارجية وتحليل المفاهيم الخاصة بجودة المراجعة، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أبرزها: وجود عوامل تساعده على جودة خدمات المراجعة الخارجية المرتبطة بمكتب المراجعة وبفريق عمل المراجعة، وأوصت الدراسة على ضرورة زيادة الاهتمام والدعم لكافة العوامل التي تساعده في دعم جودة خدمات المراجعة الخارجية من خلال مكتب المراجعة.

● دراسة الملهوف: (2024)، **أثر العوامل المتعلقة بمكتب المراجعة على تحديد قيمة أتعاب المراجعة الخارجية على الحسابات.**

استهدفت الدراسة التعرف على مدى أثر العوامل المتعلقة بمكتب المراجعة على تحديد قيمة أتعاب المراجعة الخارجية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين في البيئة الليبية وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي تشير في مجملها إلى تأثر قيمة أتعاب المراجعة في البيئة الليبية بالعوامل الخاصة بمكاتب المراجعة والتي منها حجم مكتب المراجعة، وتقديم مكتب المراجعة للخدمات الاستشارية الأخرى لنفس عملاء المراجعة. وكذلك خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات الهادفة إلى تقليل أثر العوامل المتعلقة بمكاتب المراجعة على تحديد قيمة أتعاب المراجعة والتي منها «ضرورة أصدار قوانين وتشريعات تحدد قيمة أتعاب المراجعة من حيث الحد الأعلى والأدنى، وضرورة الإفصاح عن أتعاب المراجعة وأتعاب الخدمات الاستشارية الأخرى.

● ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تميزت هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة بأنها شملت محوراً جديداً لم تتطرق له الدراسات السابقة وذلك حسب علم الباحث، حيث تناولت مدى تأثير العوامل المرتبطة بمكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية على قرار العميل في اختيارها وتفضيلها، كما تميزت بأن عينة الدراسة شملت المراجعين الخارجيين في مكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية في عدة مدن ليبية، مما وفر أكثر من وجهات النظر حول الدراسة، وعزز من إمكانية الاستفادة من تنويع وجهات النظر.

■ الإطار النظري للدراسة:**1. مفهوم مكتب المحاسبة والمراجعة القانونية**

تعدد مفهوم مكتب المحاسبة والمراجعة القانونية كما تعددت مسمياته حيث يعرف في البيئة الليبية بهذا الاسم بينما يعرف في بعض من الدول العربية بمكتب المراجعة الخارجية ويعرف في بعضها الآخر بمكتب التدقيق الخارجي، وتعددت المفاهيم وتتوعدت بتنوع الكتاب والباحثين حيث عُرف بأنه:

الوحدة التنظيمية التي تقدم خدمات المراجعة أو التدقيق المالي للشركات أو المؤسسات من خارج الهيكل التنظيمي لها، يقوم هذا المكتب بمراجعة وفحص السجلات المالية والتقارير المحاسبية للتتأكد من دقتها، والامتثال للمعايير المحاسبية والقوانين المعمول بها (محمد، 2018).

وعُرف أيضاً « إنه هيئة اعتبارية مستقلة غير تابعة للمنشأة تفحص الحسابات وتقيس المخاطر وتحد من عمليات الغش تعمل على تقييم القوائم المالية والتحقق من صحتها ومدى الالتزام بالأنظمة والمعايير» (بوديمي وشبايكى، 2021، ص20).

كما عُرف « بأنه كيان مستقل قانونياً ومهنياً، يقوم بمراجعة البيانات المالية والتقارير الإدارية لمنشأة ما، ويخضع لضوابط ومعايير مهنية بهدف إعطاء راي فني محايد حول مدى صدق وعدالة تلك البيانات» (سعود، 2017، ص11).

وأضاف الباحثين مفهوماً لمكتب المحاسبة والمراجعة القانونية بأنه جهة مهنية مرخصة تعنى بتقديم خدمات المحاسبة، والتدقيق المالي، والاستشارات الضريبية طبقاً للقوانين المعمول بها.

2. أهمية مكتب المحاسبة والمراجعة القانونية

تمكن أهمية مكتب المحاسبة والمراجعة القانونية في (رزق الله، جمعة، 2023):

- ١ - ضمان الشفافية والمصداقية: يقوم المكتب بمراجعة القوائم المالية بشكل مستقل، مما يعزز الثقة لدى المستثمرين والممولين وأصحاب المصالح.
- ب - الكشف عن الأخطاء والتلاعب: تساعد في اكتشاف الأخطاء المحاسبية أو أي ممارسات غير قانونية مثل التلاعب المالي أو الاحتيال.
- ج - الامتثال للأنظمة والقوانين: تضمن أن المؤسسة تتلزم بالمعايير المحاسبية والقوانين الضريبية والتنظيمية ذات الصلة.
- د - تعزيز كفاءة الإدارة: تقديم تقارير وملحوظات تساعد الإدارة على تحسين الأداء المالي والرقابي. جذب المستثمرين: الشركات والمؤسسات التي تخضع إلى المراجعة الخارجية غالباً ما تكون ذات موثوقية عالية وتكون أكثر جاذبية للاستثمار.

٣. أنواع مكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية

- مكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية في البيئة الليبية أخذت أشكالاً متعددة وهي (اندية، 2016):
- ١ - مكاتب فردية: يملكها ويدبرها محاسب قانوني أو مراجع خارجي واحد غالباً ما تتعامل مع الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
 - ب - شركات مهنية: تكون من شراكة بين عدد من المحاسبين القانونيين الليبيين، مرخصة من قبل الجهات المختصة مثل وزارة الاقتصاد أو نقابة المحاسبين والمراجعين.
 - ج - فروع أو ممثلون لشركات مراجعة دولية: بعضها يتعامل بتوكييلات أو شراكات مع مكاتب ليبية محلية، تتبع معايير دولية للمراجعة مثل IFRS، ISA، ISA عادة ما تقدم خدمات للشركات الكبرى أو المشروعات المشتركة الأجنبية.
 - د - مكاتب تابعة للقطاع العام: مثل جهاز المراجعة المالية وهو هيئة رقابية حكومية مستقلة، تقوم بمراجعة الوزارات والمؤسسات العامة والجهات التي تموّل من الميزانية العامة للدولة.

4. وظائف ومهام مكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية (أشتيري، 2023):

- ا . إجراء المراجعة والتدقير على القوائم المالية للتأكد من مطابقتها للمعايير المحاسبية.
- ب - تقديم التقارير القانونية المعتمدة للجهات الرسمية مثل مصلحة الضرائب أو الجهات القضائية.
- ج . التحقق من الالتزام المالي والإداري للمؤسسات.
- د . القيام بالاستشارات المالية، مثل تسعير التكلفة، التخطيط الضريبي، جدوى المشاريع.
- ه . المساهمة في مكافحة الفساد المالي والكشف عن التجاوزات المالية.

5. العوامل المرتبطة بمكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية:

تعدد مجموعة العوامل المتعلقة بمكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية ومن أبرز هذه العوامل (شحاته وآخرون، 2022):

- ا. الهيكل التنظيمي والإداري للمكتب: يُعد وجود هيكل تنظيمي وإداري فعال وموارد بشرية مؤهلة ومتخصصة من العوامل المهمة المرتبطة بمكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية فالمكاتب الكبيرة الحجم تتمتع بقدرات مالية وتقنية أفضل للاستثمار والتدريب مما يعزز جودة الخدمة المقدمة للعملاء.
- ب . تخصص المكتب وخبرته: المكاتب التي تحظى بموظفين متخصصين ومؤهلين تلقى ثقة أكبر حيث تعزز قدرات المراجعة ودقتها، فالمكتب الذي يتمتع بخبرة سابقة في مجال عمل العميل يكون أكثر قدرة على فهم التحديات والفرص المرتبطة به مما يساهم في تقديم خدمات مراجعة أكثر فعالية.
- ج . القدرة التقنية ونظم المعلومات: عصر العولمة والتطورات التكنولوجية وضرورة

مواكبة مهنة المراجعة لهذه التطورات جعلها عاملاً من العوامل المرتبطة بمكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية، فالمكاتب التي تستثمر في التقنيات الحديثة ونظم المعلومات والبرمجيات في عمليات المراجعة تقدم خدمات أكثر كفاءة وتلبية لاحتياجات العملاء.

د. رسوم الخدمة: أتعاب أو تكلفة خدمات المراجعة من أهم العوامل المتعلقة بمكتب المحاسبة والمراجعة القانونية، حيث يسعى العملاء إلى الحصول على خدمات ذات جودة عالية مقابل تكلفة مناسبة، لذا يجب تحقيق توازن بين الاعتاب والجودة.

هـ. البيئة الثقافية: العلاقات الاجتماعية والشخصية وعلاقات العمل والمعاملة الحسنة تعد من العوامل التي لها ارتباط وثيق بمكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية، حيث توفر هذه العلاقات فهماً أعمق لاحتياجات وعمليات العميل.

وـ. البيئة القانونية والتنظيمية: وجود القوانين الصارمة وتنفيذها واعتماد المعايير عامل مرتبط بمكتب المحاسبة والمراجعة القانونية، فالمكتب الذي يلتزم بمعايير المحاسبة والمراجعة يتسم بالاحترافية والشفافية والنظام.

زـ. سمعة وشهرة المكتب: تعتبر السمعة الجيدة للمكتب وشهرته من أبرز عوامل مكتب المحاسبة والمراجعة القانونية، حيث تعكس مؤشر على جودة خدمات المكتب وأدائه المهني.

حـ. الخدمات الاستشارية: القدرة على تقديم خدمات استشارية إضافية مثل الاستشارات الضريبية أو المالية يعد عاملاً من العوامل التي لها ارتباط بمكتب المحاسبة والمراجعة القانونية حيث توفر للعملاء حلولاً متكاملة تلبي احتياجاتهم المختلفة.

طـ. التأهيل العلمي والعملي: يُعد من العوامل المهمة المتعلقة بمكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية، وهو يؤثر بشكل مباشر على كفاءة وجودة عمليات المراجعة، وكلما زاد مستوى التأهيل العلمي والعملي لأعضاء المكتب، زادت جودة المراجعة ودقتها، وزادت ثقة المستخدمين في التقارير المالية.

■ الدراسة الميدانية

1. مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة بجميع المراجعين الخارجيين العاملين في مكاتب المراجعة القانونية المعتمدة، سواء كانت هذه المكاتب فردية أو شركات مراجعة، والمسجلين لدى الجهات الرسمية المختصة في ليبيا. ويشمل المراجعين من مختلف المستويات المهنية والخبرات، ممن لديهم اطلاع مباشر على واقع السوق ومتطلبات العملاء، وقد تم اعتماد عينة عشوائية قوامها (100) مفردة في عدد من المدن الليبية التي توجد بها مكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية، حيث تم توزيع (100) استمارة استبيان، وتحصل الباحثين على (95) استمارة استبيان صالحة للتحليل وبنسبة (95٪) وكما هو مبين في الجدول (1).

الجدول (1) الاستثمارات الموزعة والمفقودة والصالحة للتحليل

نسبة الاستثمارات الصالحة	عدد الاستثمارات الصالحة	نسبة الاستثمارات غير الصالحة	الاستثمارات غير الصالحة	نسبة الاستثمارات المفقودة	الاستثمارات المفقودة	الاستثمارات الموزعة
٪ 95	95	٪ 2	2	٪ 3	3	100

• المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الاستبيان 2025

2. أداة جمع البيانات اللازمة للدراسة:

بناءً على المنهج المتبوع في الدراسة، وعلى طبيعة البيانات المطلوب الحصول عليها، والإمكانيات المتاحة، تم اختيار وسيلة صحف الاستبيان أداة رئيسية للحصول على البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة، وقد تكونت صحيفه الاستبيان من قسمين رئيسين على النحو التالي:

القسم الأول: خُصص لجمع بعض البيانات الخاصة بالمشاركين في الدراسة كالمؤهل

العلمي، والمؤهل المهني، ومدة الخبرة، ونوع المكتب، والمركز الوظيفي، وعدد الشركات التي قام بمراجعةها.

القسم الثاني: تضمن مجموعة من العبارات التي تهدف إلى معرفة آراء المشاركين حول مدى تأثير العوامل المرتبطة بمكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية على تفضيلات العملاء عند اختيارهم لهذه المكاتب.

واستخدم الباحث الترميز الرقمي في ترميز إجابات أفراد المجتمع للإجابات المتعلقة بالقياس الخماسي حيث تم إعطاء درجة واحدة للإجابة (غير مؤثر) ودرجتان للإجابة (تأثير ضعيف) وثلاث درجات للإجابة (تأثير متوسط) وأربع درجات للإجابة (تأثير عالي) وخمس درجات للإجابة (تأثير عال جداً)، وقد تم تحديد اتجاه الإجابة لكل عبارة من عبارات الاستبانة ولكل محور مقارنة قيمة متوسط الاستجابة المرجح مع طول فئة القياس الخماسي، وحسب طول فئة القياس من خارج قسمة (4) على (5).

الجدول (2) ترميز بدائل الإجابة وطول فئة تحديد اتجاه الإجابة

اتجاه الإجابة	غير مؤثر	تأثير ضعيف	تأثير متوسط	تأثير عالي	تأثير عالي جداً
الترميز	1	2	3	4	5
طول الفئة	1.8	2.6	3.4	3.4 إلى أقل من 4.2	4.2 إلى 5

• المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الاستبانة 2025

3. الطرق والأساليب الإحصائية:

لتحقيق أهداف الدراسة، تم الاستعانة ببرنامج الحزمة الإحصائية (SPSS) لتحليل البيانات المتحصل عليها من المشاركين، لوصف الظاهرة من حيث القيمة التي تتوسط

القيم أو تتنزء إليها القيم، ومن حيث التعرف على مدى تجانس القيم التي يأخذها المتغير، وأيضاً ما إذا كان هناك قيم شاذة والاعتماد على العرض البياني وحده لا يكفي، لذا فإننا بحاجة لعرض بعض المقاييس الإحصائية التي يمكن من خلالها التعرف على خصائص الظاهرة محل البحث، وكذلك إمكانية مقارنة ظاهرتين أو أكثر، ومن أهم هذه المقاييس مقاييس النزعة المركزية والتشتت، وقد تم استخدام الآتي:

- **التوزيعات التكرارية:** لتحديد عدد التكرارات، والنسبة المئوية للتكرار التي تحصل عليه كل إجابة، منسوباً إلى إجمالي التكرارات، وذلك لتحديد الأهمية النسبية لكل إجابة ويعطي صورة أولية عن إجابة أفراد عينة الدراسة عن كل العبارات
- **المتوسط الحسابي المرجح:** لتحديد اتجاه الإجابة لكل فقرة من فقرات المقياس وفق مقياس التدرج الخماسي.
- **الانحراف المعياري:** يستخدم لقياس تشتت الإجابات ومدى انحرافها عن متوسطها الحسابي
- **معامل الارتباط:** لتحديد العلاقة بين كل عبارة وإجمالي محورها.
- **معامل ألفا كرونباخ:** لضمان ثبات الإجابات والبيانات التي تم جمعها بالاستبانة.
- **اختبار صدق فقرات الاستبانة:** وتم ذلك من خلال:
 - **أولاً الصدق الظاهري:** حيث إن الصدق الظاهري يعد من الشروط الضرورية واللازمة لبناء الاختبارات والمقاييس والصدق يدل على مدى قياس الفقرات للظاهرة المراد قياسها، وإن أفضل طريقة لقياس الصدق الظاهري هو عرض الاستبانة على مجموعة من الخبراء للحكم على صلاحيتها. وقد تحقق صدق المقياس ظاهرياً من خلال عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين المتخصصين في المحاسبة، وقد تم الأخذ في نظر الاعتبار بجميع ملاحظات المحكمين.
 - **ثانياً صدق الاتساق الداخلي:** بعد التأكد من الصدق الظاهري قام الباحث بتطبيقها ميدانياً على عينة مصغرة من مجتمع الدراسة قبل تطبيقها النهائي، ومن ثم قام بحساب معامل الارتباط بيرسون لمعرفة الصدق الداخلي للاستبانة.

الجدول (3) معامل الارتباط بين عبارات المحور وإجمالي المحور

قيمة الدلالة الإحصائية	معامل الارتباط	المحور	ت
0.000	***0.7	الرسوم المالية لخدمات المراجعة	1
0.002	***0.794	الالتزام بالمواعيد واحترافية حسن التعامل والاحترام للعميل من قبل أعضاء مكتب المحاسبة والمراجعة القانونية	2
0.001	***0.768	السمعة والشهرة المهنية لمكتب المحاسبة والمراجعة القانونية	3
0.000	***0.381	الموقع الجغرافي لمكتب وسهولة الوصول إليه	4
0.000	***0.419	توفر استشارات ضريبية وقانونية شاملة	5
0.000	***0.466	استخدام المكتب لأنظمة الحديثة والتكنولوجيا	6
0.000	***0.769	توصيات الآخرين (أصدقاء، زملاء) أو التعامل السابق بين العميل ومكتب المحاسبة والمراجعة القانونية	7
0.000	***0.671	جودة خدمات المراجعة والتقارير المهنية الصادرة عن المكتب	8
0.002	***0.312	العلاقات الشخصية والاجتماعية بين العميل وأعضاء مكتب المحاسبة والمراجعة القانونية أو بعضهم	9
0.469	***0.075	المؤهلات العلمية والمهنية لأعضاء المكتب	10
0.046	*0.205	حجم المكتب وهيكلة الإداري	11

• المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الاستبيانة

*** القيم ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.01

* القيم ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05

لقد بينت النتائج في الجدول (3) أن قيم معامل الارتباط بين إجمالي المحور وعباراته تراوحت ما بين (0.075) إلى (0.794)، وكانت قيم الدلالة الإحصائية دالة إحصائياً حيث كانت قيم الدلالة الإحصائية جميعها أقل من (0.05)، وهذا يشير إلى صدق الاتساق البنائي للاستبانة

• اختبار ثبات فقرات الاستبانة: وهو الاتساق في نتائج المقياس إذ يعطي النتائج نفسها بعد تطبيقه مرتين في زمنين مختلفين على الأفراد نفسهم، وتم حساب الثبات عن طريق معامل ألفا كرونباخ، حيث إن معامل ألفا يزودنا بتقدير جيد في أغلب المواقف وتعتمد هذه الطريقة على اتساق أداء الفرد من فقرة إلى أخرى، وأن قيمة معامل ألفا للثبات تعد مقبولة إذا كانت (0.6) وأقل من ذلك تكون منخفضة، واستخراج الثبات وفق هذه الطريقة تم استخدام الاستثمارات البالغ عددها (95) استثماراً، وقد بلغ معامل الثبات لإجمالي الاستبيان (0.74)، وهي قيمة ذات دلالة جيدة لأغراض البحث ويمكن الاعتماد عليها في تعليم النتائج.

الجدول (4) معامل ألفا كرونباخ للثبات

معامل ألفا	عدد الفقرات	المحور
0.74	11	إجمالي الاستبانة

• المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الاستبانة 2025 م

4. عرض وتحليل البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة:

يتناول هذا الجزء تحليل البيانات المتحصل عليها بهدف تحديد الخصائص النوعية للمشاركين في الدراسة بالإضافة إلى اختبار فرضية الدراسة، وذلك على النحو التالي:

أ. الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق الخصائص والسمات الشخصية:

يُخصص الجزء الأول من الاستبانة لجمع بعض البيانات العامة عن المشاركين «المراجعين الخارجيين» مثل: المؤهل العلمي، والمؤهل المهني، والخبرة العملية، والمركز الوظيفي داخل

المكتب، ونوع المكتب، وعدد الشركات التي قام المراجع بمراجعةها، لأجل تحديد بعض الخصائص النوعية لهم كما هو مبين في الجدول (5)

الجدول (5) توزيع أفراد العينة حسب بياناتهم الشخصية

المجموع	دكتوراه محاسبة	ماجستير محاسبة	بكالوريوس محاسبة	دبلوم عالي محاسبة	المؤهل العلمي
95	11	15	59	10	
% 100	11.6	15.8	62.1	10.5	
المجموع	مشترك		دولي	محلي	نوع المكتب
95	11		3	81	
% 100	11.6		3.2	85.3	
المجموع	مراجع مساعد	مراجع أول	مدير مكتب	شريك بالمكتب	المركز الوظيفي
95	19	56	12	8	
% 100	20	58.9	12.6	8.4	
المجموع	أكثر من 20 سنة	16 إلى 20 سنة	11 إلى 15 سنة	6 إلى 10 سنوات	سنوات الخبرة
95	35	23	18	10	
% 100	36.8	24.2	18.9	10.5	
المجموع	لا توجد	ACPA	CIA	CPA	الشهادات المهنية
95	78	4	5	3	
% 100	82.1	4.2	5.3	3.2	
المجموع	13 شركة فأكثر	9 إلى 12 شركة	8 إلى 5 شركات	فأقل من 4 شركات	عدد الشركات التي تمت مراجعتها
95	49	27	12	7	
% 100	51.6	28.4	12.6	7.4	

• المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الاستبانة 2025 م

أظهرت البيانات في الجدول (5) أن (10) من أفراد عينة الدراسة ما نسبته (10.5%)

يحملون مؤهل الدبلوم العالي في المحاسبة، (59) من أفراد العينة ما نسبته (62.1 %) يحملون مؤهل البكالوريوس في المحاسبة، (15) من أفراد العينة ما نسبته (15.8 %) يحملون مؤهل الماجستير في المحاسبة، (11) من أفراد العينة ما نسبته (11.6 %) يحملون مؤهلات الدكتوراه في المحاسبة، وهذا يشير إلى أن غالبية أفراد عينة الدراسة سبق وان استخدمو الاستبانة في دراستهم الجامعية ويعرفون أهمية الاستبانة والغاية منها وهذا يجعلهم مؤهلين للإجابة على بنود الاستبانة، ويزيد كذلك من أهمية إدراكيهم لموضوع هذه الدراسة لاسيما أن الأغلبية العظمى من عينة الدراسة من حملة البكالوريوس والماجستير في المحاسبة وهذا يطمئن الباحث عن البيانات المتحصل عليها.

أما فيما يخص نوع المكتب يلاحظ من بيانات الجدول (5) أن (81) من أفراد عينة الدراسة ما نسبته (85.3 %) يعملون بمكاتب محلية، (3) من أفراد العينة ما نسبته (3.2 %) يعملون في مكاتب دولية، (11) من أفراد العينة ما نسبته (11.6 %) يعملون في مكاتب مشتركة، وهذا يشير أن الدراسة تشمل مكاتب متعددة وبذلك يمكن استخلاص نتائج أكثر شمولًا وتمثيلًا للواقع

وبما يتعلق بالمركز الوظيفي؛ فقد تبين من بيانات الجدول (5) أن عينة الدراسة تضمنت مراكز وظيفية مختلفة داخل مكتب المحاسبة والمراجعة القانونية حيث يلاحظ أن (8) من أفراد العينة ما نسبته (8.4 %) هم شركاء بالمكتب، (12) من أفراد العينة ما نسبته (12.6 %) مدراء مكاتب، (56) من أفراد العينة ما نسبته (58.9 %) في مركز مراجع أول، (19) من أفراد العينة ما نسبته (20 %) في مركز مراجع مساعد، ويعطي وجود مشاركين من كل المستويات الوظيفية ثقلًا علميًّا وموضوعية للدراسة.

أما بخصوص سنوات الخبرة؛ فقد تبين من بيانات الجدول (5) إن (9) من أفراد العينة تراوحت خبرتهم من 1 إلى 5 سنوات ما نسبته (9.5 %)، (10) من أفراد العينة ما نسبته (10.5 %) تراوحت خبرتهم من 6 إلى 10 سنوات، (18) من أفراد العينة

ما نسبته (18.9 %) تراوحت خبرتهم من 11 إلى 15 سنة، (23) من أفراد العينة ما نسبته (24.2 %) تراوحت خبرتهم من 16 إلى 20 سنة، (35) من أفراد العينة ما نسبته (36.8 %) كانت خبرتهم 21 سنة فأكثر، مما سبق يتبين أن غالبية المراجعين وبنسبة (70 %) كانت خبرتهم 16 سنة فأكثر وهذا يطمئن الباحث على البيانات التي تم جمعها من المستهدفين كونهم لهم خبرة ودراية بعملهم في هذا المجال منذ سنوات عديدة.

أما فيما يتعلق بالشهادات المهنية؛ فقد تبين من بيانات الجدول (5) أن (5) من أفراد عينة الدراسة ما نسبته (5.3 %) يحملون الشهادة المهنية «ACCA»، (3) من أفراد العينة ما نسبته (3.2 %) يحملون الشهادة المهنية "CPA" ، (5) من أفراد العينة ما نسبته (5.3 %) يحملون الشهادة المهنية "CIA" ، (4) من أفراد العينة ما نسبته (4.2 %)، (78) من أفراد العينة ما نسبته (82.1 %) لا توجد لديهم شهادات مهنية، وهذا يشير إلى وجود تنويع في المؤهل المهني للمشاركين مما يعكس مستوى عالي من الكفاءة ونضجاً عملياً لعينة الدراسة.

وفيما يخص الشركات التي تمت المراجعة فيها؛ فقد تبين من الجدول (5) إن (7) من أفراد عينة الدراسة ما نسبته (7.4 %) قاموا بمراجعة (4) شركات فائق، (12) من أفراد العينة ما نسبته (12.6 %) قاموا بمراجعة من (5) إلى (8) شركات، (27) من أفراد العينة ما نسبته (28.4 %) راجعوا من (9) إلى (12) شركة، (49) من أفراد العينة ما نسبته (51.6 %) راجعوا (13) شركة فأكثر، وهذا يشير إلى أن غالبية أفراد عينة الدراسة ما نسبته (77 %) قاموا بمراجعة (9) شركات فأكثر مما يدل على خبرتهم ويعتبر ذلك من نقاط القوى تفيد في الإجابة على بنود الاستيانة، ويزيد كذلك من أهمية إدراكهم لموضوع هذه الدراسة.

بـ. التحليل الوصفي لمدى تأثير العوامل المرتبطة بمحاسبة ومراجعة القانونية على تفضيلات العملاء عند اختيارهم هذه المكاتب.

لتحديد درجة الموافقة لكل فقرة وكل محور من محاور الدراسة سيتم الاعتماد على طول خلايا المقياس الخماسي، حيث يتم مقارنة قيمة متوسط الاستجابة المرجح مع طول خلايا المقياس المبينة في الجدول (2). مدى تأثير العوامل المرتبطة بمحاسبة ومراجعة القانونية على تفضيلات العملاء عند اختيارهم هذه المكاتب كما هو مبين بالجدول (6).

الجدول (6) يوضح التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي لمحور الدراسة

الترتيب	اتجاه الإجابة	الاتجاه المعياري	المتوسط المرجح	تأثير عال جداً	تأثير عال جداً	تأثير متوسط	تأثير ضعيف	غير موثق		الفقرة	ت
الثالث	تأثير عال جداً	1.039	4.56	75	10	3	2	5	ك	الرسوم المالية لخدمات المراجعة	1
				78.9	10.5	3.2	2.1	5.3	%		
الخامس	تأثير عال جداً	1.078	4.43	65	20	1	4	5	ك	الالتزام بالمواعيد واحترافية التعامل والاحترام للعميل من قبل أعضاء مكتب المحاسبة ومراجعة القانونية	2
				68.4	21.1	1.1	4.2	5.3	%		

الترتيب	اتجاه الإيجابية	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	تأثير عال جداً	تأثير عال	تأثير متوسط	تأثير ضعيف	غير مؤثر		الفقرة	ت
الأول	تأثير عال جداً	0.844	4.67	80	5	5	4	1	% ك	جودة خدمات المراجعة والتقارير المهنية الصادرة عن المكتب	8
العاشر	تأثير متوسط	1.125	2.73	84.2	5.3	5.3	4.2	1.1	%	العلاقات الشخصية والاجتماعية بين العميل وأعضاء مكتب المحاسبة والمراجعة القانونية أو بعضهم	9
الثامن	تأثير متوسط	1.40	3.26	4	27	14	39	11	% ك	المؤهلات العلمية والمهنية لأعضاء المكتب	10
السابع	تأثير متوسط	0.829	3.19	4.2	28.4	14.7	41.1	11.6	%	حجم المكتب وهيكله الإداري	11
	تأثير مترافق	1.113	3.76	إجمالي مدى تأثير العوامل المرتبطة بمكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية على تفضيلات العملاء عند اختيارهم لهذه المكاتب							

• المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الاستبانة 2025 م

من الجدول (6) تبين أن قيم المتوسطات لعبارات مدى تأثير العوامل المرتبطة بمكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية على تفضيلات العملاء عند اختيارهم لمكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية، تراوحت ما بين (2.36) إلى (4.67)، كما بينت النتائج في الجدول (6) أن متوسط الاستجابة لـ إجمالي محور مدى تأثير العوامل المرتبطة بمكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية على تفضيلات العملاء عند اختيارهم لهذه المكاتب كان (3.76) ويفقع ضمن الفئة (3.4 إلى أقل من 4.2) لذا فإن مستوى تأثير العوامل في عملية اختيار وتفضيل العملاء لمكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية في المكاتب قيد الدراسة كان مرتفعاً.

كما بين الجدول (6) وجود عوامل مدى تأثيرها في عملية اختيار وتفضيل العملاء لمكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية كان عالياً جداً وهي كالتالي:

1. جودة خدمات المراجعة والتقارير المهنية الصادرة عن المكتب.
2. السمعة والشهرة المهنية لمكتب المحاسبة والمراجعة القانونية.
3. الرسوم المالية لخدمات المراجعة.
4. توصيات الآخرين (أصدقاء، زملاء) أو التعامل السابق بين العميل ومكتب المحاسبة والمراجعة القانونية.
5. الالتزام بمواعيد واحترافية حسن التعامل والاحترام للعميل من قبل أعضاء مكتب المحاسبة والمراجعة القانونية.

وتبيّن أيضاً أن عملاً واحداً كان مدى تأثيره في عملية اختيار وتفضيل العملاء لمكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية عال وهو:

”استخدام المكاتب لأنظمة الحديثة والتكنولوجيا“.

إضافة إلى ذلك فقد تبيّن وجود عوامل كان تأثيرها متوسطاً في عملية اختيار وتفضيل العملاء لمكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية وهي كالتالي:

1. توفر استشارات ضريبية وقانونية شاملة.
2. المؤهلات العلمية والمهنية لأعضاء المكتب.
3. حجم المكتب وهيكله الإداري
4. العلاقات الشخصية والاجتماعية بين العميل وأعضاء مكتب المحاسبة والمراجعة القانونية أو بعضهم.

كما تبين من الجدول (6) أن هناك عاملًا واحدًا كان مدى تأثيره ضعيفاً في عملية اختيار وفضيل العملاء لمكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية وهو:

”الموقع الجغرافي للمكاتب وسهولة الوصول إليها“.

وبناء على ما تم الوصول إليه من نتائج يرى الباحثان ان الفرضية الرئيسية للدراسة والتي تنص على (تأثير العوامل المرتبطة بمكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية تأثيراً معنوياً على تفضيلات العملاء عند اختيارهم لهذه المكاتب) قد تحققت.

■ النتائج والتوصيات

يعرض هذا الجزء من الدراسة أهم النتائج المتحصل عليها، بالإضافة إلى تقديم بعض التوصيات التي تساهم في الرفع من مستوى الكفاءة المهنية لمهنة المراجعة وذلك على النحو التالي:

● أولاً: النتائج

بناء على تحليل البيانات و اختيار فرضية الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

1. بينت الدراسة أن هناك بعض العوامل المرتبطة بمكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية وأن مدى تأثيرها على تفضيلات العملاء عند اختيارهم لهذه المكتب عال جداً تكمن هذه العوامل في: جودة خدمات المراجعة والتقارير المهنية الصادرة عن المكتب، إضافة إلى السمعة والشهرة المهنية لمكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية، وأيضاً

الرسوم المالية لخدمات المراجعة، ووصيات الآخرين أو التعامل القديم بين العملاء ومكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية، وكذلك الالتزام بمواعيد واحترافية حسن التعامل والاحترام للعملاء من قبل أعضاء مكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية.

ب. كشفت الدراسة أن عامل استخدام مكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية للأنظمة الحديثة والتكنولوجيا كان مؤثراً تأثيراً عالياً في عملية تفضيلات العملاء عند اختيارهم لهذه المكاتب.

ج. أوضحت الدراسة أن مجموعة من العوامل المرتبطة بمكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية كان تأثيرها متوسطاً في عملية اختيار وفضيل العملاء لمكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية وتمثلت هذه العوامل في: توفر استشارات ضريبية وقانونية شاملة، إضافة إلى حجم المكاتب وهيكليتها الإدارية، وكذلك العلاقات الشخصية والاجتماعية بين العميل وأعضاء مكتب المحاسبة والمراجعة القانونية أو بعضهم، والمؤهلات العلمية والمهنية لأعضاء المكتب.

د. أظهرت الدراسة أن الموقع الجغرافي للمكاتب وسهولة الوصول إليها أحد العوامل المرتبطة بمكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية كان تأثيره ضعيفاً في عملية اختيار وفضيل العملاء لمكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية.

• ثانياً: التوصيات

في ضوء النتائج السابقة فإن الدراسة توصي بالآتي:

أ. ضرورة العمل على توعية أعضاء المكتب «المراجعين الخارجيين» بأهمية العوامل المرتبطة بمكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية ومدى تأثيرها على قرار اختيار العميل وتفضيلاته.

ب. ضرورة اهتمام مكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية بزيادة وتنمية مستوى الكفاءة

المهنية والعلمية لأعضاء مكاتبها وذلك من خلال تنظيم دورات تدريبية داخلية وخارجية ودعم الحصول على الشهادات المهنية الدولية.

ج . ضرورة اهتمام مكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية على تعزيز الشهرة والسمعة المهنية والشفافية والحرص على تقديم تقارير دقيقة ونزيفة وذلك لجذب ثقة العملاء.

د . ضرورة تحسين الالتزام بالمواعيد وتطوير آليات العمل لمكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية في البيئة الليبية من خلال تطبيق أنظمة المهام والمشاريع وكذلك استخدام الأنظمة التكنولوجية الحديثة وتقنيات الذكاء الاصطناعي.

ه . ضرورة العمل على خلق علاقة مبنية على الثقة والاستمرارية من خلال توسيع نطاق الخدمات المقدمة من مكتب المحاسبة والمراجعة القانونية وتوضيح هيكل أسعار الخدمات بشفافية للعملاء لتجنب سوء الفهم.

ح . ضرورة قيام نقابة المحاسبين والمراجعين القانونيين بدورها في تشريف وتوعية العملاء ومساعدتهم على اتخاذ قرارات أكثر وعيًا وفعالية عند اختيار مكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية وذلك من خلال ارشادهم إلى المكاتب التي لها سجل نظيف ونزاهة واحترافية في التعامل وتنوع وجودة الخدمات والمرونة في الأسعار.

ط . العمل على ضرورة تأسيس منظمات مهنية قوية وفاعلة، للاهتمام بجميع المجالات المتعلقة بمهنة المحاسبة والمراجعة في البيئة الليبية، وكذلك يجب على أصحاب القرار في الجهات الرقابية والمهنية دعم وتعزيز تناصية مكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية من خلال تطوير الأطر التنظيمية التي تضمن الالتزام بالمعايير المهنية، وتشجيع التخصص والخبرة، وتحفيز استخدام التكنولوجيا الحديثة، ينعكس إيجاباً على تفضيلات العملاء وتنتمهم في اختيار هذه المكاتب.

■ المراجع:

- اشتبيوي ادريس عبد السلام ، المراجعة معايير وإجراءات، الطبعة السابعة، دار الفضيل للنشر

والتوزيع، بنغازي، 2023.

- السريتي الحسين رمضان. الشياح محمد ، العوامل المؤثرة في اعتماد المراجع الخارجي على أعمال المراجع الداخلي المجلة الدولية للعلوم التقنية، العدد 30، 2022.
- سعود المكي معوق. التواتي أسامة مفتاح ، العوامل المؤثرة في استجابة المراجع الخارجي لرغبات العملاء، مجلة جامعة الزيتونة، العدد الأول، 2017.
- الوشلي أكرم محمد ، العوامل المؤثرة على قرار المراجع الخارجي بالاعتماد على المراجعة الداخلية أثناء أدائه لهام المراجعة الخارجية، مجلة الباحث الجامعي للعلوم الإنسانية، العدد 35، 2017.
- بوخديمي بلقاسم الخليل. شبايكى مليكة حفيظ ، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، الجزائر، المجلد 5، العدد 2، 2012.
- خلاط جميل محمد. المحجوبى عبد الرحمن احمد ، العوامل التي تساعده على جودة خدمات المراجعة الخارجية من وجهة نظر العاملين في مكاتب المراجعة في البيئة الليبية، مجلة دراسات محاسبية العدد 6، 2024.
- زليخة محامي زليخة، العوامل المؤثرة على استقلالية المراجع الخارجي، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد الأول، المجلد الثالث، 2019.
- رزق الله مصباح رزق الله. جمعة دلال مصطفى ، مدى التزام مكاتب المراجعة المعتمدة لدى مصرف ليبيا المركزي بتقييم قدرة المصادر التجارية الليبية على الاستمرار وفقاً لمعيار المراجعة الدولي (570)، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة، المجلد 42، العدد 2، 2023.
- أبونوارة سميرة محمد خليفة ، العوامل المؤثرة في تحديد قيمة أتعاب المراجعة الخارجية، مجلة الأستاذ العدد 21، 2021.
- عصمت شحاته السيد شحاته. محمد سعيد. دينا فضالي، أثر عوامل قياس الجودة والعصف الذهني على زيادة فاعلية جودة المراجعة الخارجية، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، المجلد 6، العدد 22، 2022.
- الملهوف عبد الحكيم البشير ، أثر العوامل المتعلقة بمكتب المراجعة على جودة المراجعة الخارجية على الحسابات، مجلة العلوم البحثية والتطبيقية، جامعة سوهاج، المجلد 19، العدد 2، 2020.
- الملهوف عبد الحكيم البشير ، أثر العوامل المتعلقة بمكتب المراجعة على تحديد قيمة أتعاب المراجعة الخارجية على الحسابات، مجلة شروس، جامعة نالوت، العدد 5 الجزء الأول، 2024.